حدُّ البلاغة عند ابن وهب والخطيب القزويني دراسة تحليليّة تاريخيّة

عبدالله بن عبدالرحمن بانقيب

أستاذ مشارك، قسم اللغة العربيّة، الكلية الجامعية بالقنفذة، جامعة أمّ القرى، المملكة العربية السعودية

الملخص

انطلاقاً من أهمّيّة تعريفِ العلم في بيان موضوعه، وطبيعته، وحدوده، ووظيفته، ستحاول هذه الدراسة الوقوف أمام عددٍ من تعريفات القدماء للبلاغة وقوفاً تاريخيّاً يكشف ارتباطها بمراحل التأليف البلاغي؛ ثمَّ ستركّز على اثنين منها - تعريف ابن وهب والخطيب القزويني - لتحليل دلالاتهما، وبيان ارتباطهما بأغراض التأليف. وانتهج البحث لهذه الغاية منهجاً وصفياً تحليليّاً تاريخيّاً. وجاء في تمهيدٍ ومبحثين. درس التمهيد أهميّة التعريف في العلوم العربيّة والإسلاميّة، وقدّم المبحث الأول وصْفاً تاريخيّاً لثمانية تعريفات عرّف بها القدماء البلاغة، مبيّناً من خلاله ارتباط التعريف بمراحل التأليف البلاغي. وأما المبحث الثاني (بين التعريف والكتاب) فقدّم دراسةً لاثنين من التعريفات الثمانية الواردة في المبحث الأوّل؛ وذلك لمحاولة استجلاء حضور كلّ تعريفٍ في الكتاب الوارد فيه، وكان الهدف من هذا الاستجلاء معرفة مدى ارتباط تعريف البلاغة بمقاصد الكتاب الوارد فيه خلال مرحلتين من مراحل البلاغة العربيّة؛ مرحلة بدء التصنيف المنهجي التي اتّخذنا ابن وهب نموذجاً لها، ومرحلة الاكتمال والاستقرار التي اتّخذنا الخطيب القزويني ممثّلاً لها.

مقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. أما بعد:

فتنبع أهمّيّة تعريفات العلوم من أنَّها المحدّد الذي يُستكشَف من خلاله موضوع العلم، وطبيعته، وحدوده، ووظيفته. وانطلاقاً من ذلك، ستحاول هذه الدراسة الوقوف أمام عددٍ من تعريفات القدماء للبلاغة وقوفاً تاريخيّاً يكشف ارتباطها بمراحل التأليف البلاغي؛ ثمَّ ستركّز على اثنين منها - تعريف ابن وهب والخطيب القزويني - لتحليل دلالاتهما، وبيان ارتباطهما بأغراض التأليف.

وسينحصر الاهتمام في العلماء الذين عرّفوا البلاغة تعريفاً محدّداً، ومع أهمّيّة ما قدّمه الجاحظ وعبدالقاهر الجرجاني - على سبيل المثال - في تطوّر البلاغة العربية لا تَعْرِض الدراسة لهما؛ لأنّهما لم ينصّا على تعريفٍ محدّدٍ للبلاغة. فالجاحظ في البيان والتبيين حشد تعريفاتٍ كثيرة للبلاغة عند العرب والأمم الأخرى لكنّه لم يعرّفها تعريفاً خاصّاً به، ولم يعيّن بين التعريفات التي ساقها تعريفاً يرتضيه ويرجّحه. وأمّا عبدالقاهر فلم يعرّفها كذلك تعريفاً محدّداً، بل كان يشكو من غموض مصطلح البلاغة وعددٍ آخر من المصطلحات في التراث الذي قرأه، وقد حكى معاناته في ذلك منذ بَدْئه طلب العلم بقوله: "ولم أزل منذ خدمتُ العلم أنظر فيما قاله العلماء في معنى (الفصاحة) و(البلاغة) و(البراعة)، وفي بيان المغزى من هذه العبارات، وتفسير المراد بها، فأجد ذلك كالرمز والإيماء، والإشارة في خفاء، وبعضه كالتنبيه على مكان الخَبيء ليُطْلَب، وموضعِ الدَّفين ليُبْحث عنه فيُخْرَج، وكما يفتح لك الطريقُ إلى المطلوب لتسلكه، وتُوضَع لك القاعدة لتبني عليها"[1].

وانتهجت الدراسة منهجاً وصفيّاً تحليليّاً تاريخيّاً، يصف التعاريف، ويحلّل دلالات اثنين منها، ويكشف ارتباطهما بمقاصد التأليف.

جاءت الدراسة في تمهيدٍ ومبحثين. درس التمهيد مكانة التعريف في العلوم العربيّة والإسلاميّة وأهميّته.

وقدّم المبحث الأول وصْفاً تاريخيّاً لثمانية تعريفات عرّف بها القدماء البلاغة، مبيّناً من خلاله ارتباط التعريف بمراحل التأليف البلاغي. وجاء اختيار هذه التعريفات مراعياً أمرين: اختلاف الحقب الزمنية، والتنوّع في الاتجاهات. فامتدّ اختيار الدراسة عدة قرونٍ، مع تعدّدٍ في المشارب العلميّة والفكريّة للعلماء الذين كانوا مناط هذا المبحث.

وأما المبحث الثاني (بين التعريف والكتاب) فقدّم دراسةً لاثنين من التعريفات الثمانية الواردة في المبحث الأوّل؛ وذلك لمحاولة استجلاء حضور كلّ تعريفٍ في الكتاب الوارد فيه، وأشكال هذا الحضور وصوره. وكان الهدف من هذا الاستجلاء معرفة مدى ارتباط تعريف البلاغة بمقاصد الكتاب الوارد فيه خلال مرحلتين من مراحل البلاغة العربيّة؛ مرحلة بدء التصنيف المنهجي التي اتّخذنا ابن وهب نموذجاً لها، ومرحلة الاكتمال والاستقرار التي اتّخذنا الخطيب القزويني ممثّلاً لها.

ثمّ خُتمت الدراسة بأبرز ما توصّلت إليه من نتائج.

وبالله التوفيق والسداد.

التمهيد: أهمية التعريف في العلوم العربيّة والإسلاميّة

لكلِّ علم من العلوم مصطلحاته وألفاظه الخاصّة به، ولا يمكن الولوج إلى عمق أيِّ علَم وفقهه الفقه الصحيح إلا من بعد ضبط مصطلحاته، والوقوف على تعريفاتها عنَد أهل ذلك العلم، ومن دون ذلك سيبقى تحصيل العلم أمراً صعب المنال، فمدلول المصطلحات هو مفتاح العلم الذي تنفتح به مغاليقه، ويُسبر من خلالها غوره.

وإذا كانت تعريفات المصطلحات على هذه الدرجة من الأهميّة فإنَّ تعريف العلم نفسه هو أَوْلى تلك المصطلحات أهميّةً، فمن خلاله يتّضح موضوع العلم، وتُعرف حدوده، ويُوقف على ما هو داخلٌ فيه، وما هو خارجٌ عنه، وتمتاز الفروق بينه وبين غيره من العلوم الأخرى، فاتّصال شعاب العلوم

والمعارف لا يزيل ما اختُصَّ به كلُّ علمٍ من حدودٍ ومضامين، وما نيط به من دورٍ معرفيّ.

ولم يكن التعريف في العلوم العربية والإسلامية بأقلّ أهميّة، والمُراجع لأيِّ علمٍ من تلك العلوم سيقف على ما حظي به التعريف من عنايةٍ عند أصحاب ذلك العِلم، وما دار حوله من مناقشات ومراجعات حتى وصل إلى مرحلة الاستقرار، فلا يأتي التعريف فجأة، وإنما هو نتاج مراحل من التكوّن حتّى يصبح محلَّ إجماع ذوي الاختصاص.

وتواردَ في العلوم العربية والإسلامية عددٌ من النصوص التي تؤكّد أهميّة معرفة المصطلحات ومدلولاتها، وأنها أول خطوات الطريق التي يجب أنْ يسلكها طالب العلم. فالخوارزمي (ت387هـ) يرى أنَّ اللغوي - مهما بلغ علمه في اللغة - إذا لم تكن له معرفةٌ جيّدةٌ بمصطلحات العلوم الأخرى فإنه لن يفقه ما فيها، وسيغدو بمنزلة الأمّيّ حيالها. يقول الخوارزمي وهو يقدّم كتابه للسيد أبي الحسن العتبي: "دعتني نفسي إلى تصنيف كتابٍ باسمه النابه، أعلاه الله، يكون جامعاً لمفاتيح العلوم، وأوائل الصناعات، متضمّناً ما بين كلِّ طبقةٍ من العلماء من المواضعات والاصطلاحات، التي خلَت منها أو من جُلّها أوائل الكتب الحاصرة لعلم اللغة، حتى إنَّ اللغوي المبرِّز في الأدب، إذا تأمّل كتاباً من الكتب التي صُنِّفت في أبواب العلوم والحكمة، ولم يكن شذا صدْراً من تلك الصناعة لم يفهم شيئاً منه، وكان الأميّ الأغتم عند نظره فيه"[2].

ويذكر السيوطي (ت911هـ) في كتاب "معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم" - إن صحّت نسبة الكتاب إليه - أنَّ "معرفة المواضعات، والمصطلحات من أوائل الصناعات وأهمِّ الْمُهِمَّات، والطالب الذِّهْن الأديب، الرَّاغِب الفطن اللبيب، متى فرغ عن حفظ اللُّغَة واستحضرها، وضبط أنواع مفرداته واستظهرها، لا بُدّ وأَنْ يكون بمصطلحات أهل كلِّ فنٍّ خَبِيراً، وبمواضعات كلِّ طبقَةٍ من العلمَاء بصيراً؛ ليحيط به إحاطةً أوليّةً تكون لهُ عوناً على التَّحْصِيل، ويطّلع على مقاصدهم إجْمَالاً قبل التَّفْصِيل، حتَّى إذا أَرَادَ استحصان مسائلها، وأحكامها، والوقوف على جميع أنواعها وأقسامها، سهل

عليه ما يريده، وحصل به إتقانه وتسديده، فَلم يتلعثم في بَيَان جَوَاب، وما يتتعتع في دراسة علم وكتاب؛ فَلِكُلّ طائفةٍ من العلماء كَلِمَاتٌ فيما بينهم متعارفة، لا يفهم مُرَادهم مِنْهَا إلَّا من بلغ قصدهم أَو شارفه، وربّ كلمة لم يتَجَاوَز فهم اللّغَوِيّ عَن حَقِيقَتهَا، وَلم يعرف متصرفات الأقوام فِي طريقتها؛ فَإِن لَفْظَة (الْوَاجِب) مثلاً عِنْد الْفَقِيه غير مَا عِنْد الأصولي، وَلَفْظَة (السَّنَد) عِنْد الْمُحدث غير مَا عِنْد الجدلي. . . "[3]. فالعلوم قد تتوارد على مصطلحٍ ما، ولكلِّ علمٍ مرادٌ من المصطلح مباينٌ لما هو عليه في العلوم الأخرى، ومَن لم يقف علىً تعريف المصطلح في كلِّ علمٍ فعامَله معاملةً واحدة، فإنَّ الأمر يختلط عليه، ويقع في سوء التحرير والفهم.

ويؤكّد التهانوي (ت1158هـ) هذه الحاجة الماسّة إلى معرفة دلالات مصطلحات العلوم بقوله: "فإنَّ لكلّ علمٍ اصطلاحاً خاصّاً به إذا لم يُعْلَم بذلك لا يتيسّر للشارع فيه الاهتداءُ إليه سبيلاً، وإلى انغمامه دليلاً"[4].

وانطلاقاً من هذه الأهميّة اضطلعت في الثقافة العربية والإسلامية عدّةُ كتبٍ بمهمّة جمع مصطلحات العلوم وشرحها وبيانها تيسيراً لطلاب العلم، منها ما كان جامعاً لمصطلحات أكثر من علم، ومنها ما تخصّص في علمٍ بعينه. وانطلقت هذه المهمّة منذ زمن مبكرٍ يعود إلى القرن الرابع الهجريّ حين كتب محمَّد بن أحمد بن يوسف الخوارزمي (ت387هـ) كتابه "مفاتيح العلوم" الذي نقلنا منه النصّ آنفاً، ثمَّ نشطت نشاطاً واسعاً في نهاية القرن الثامن الهجريّ وما تلاه عندما كتب الشريف الجرجانيّ (ت816هـ) كتابه "التعريفات"[5]، فانهالت من بعده المصنفات استشعاراً من أصحابها بأهميّة الدور المعرفي الذي تقدّمه لطلّاب العلم في تذليل فهم المصطلحات واستيعابها حتى يكون قدومهم على العلم قدوم الواعي بما هو مُقْدِمٌ عليه، الممتلك لأداته، الضابط لمداخل أبوابه وفنونه.

نذكر من هذه المصنفات التي تلت كتاب الشريف الجرجاني على سبيل المثال: كتاب "معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم"، وكتاب "الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة"[6] لزكريّا بن محمّد الأنصاريّ (ت926هـ)، وكتاب

"التعريفات والاصطلاحات"[7] لابن كمال باشا (ت940هـ)، وكتاب "التوقيف على مهمّات التعريف"[8] للمناوي (ت1031هـ)، وكتاب "الكليات"[9] لأبي البقاء الكفوي (ت1094هـ)، وكتاب "كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم" للتهانوي (ت1158هـ).

وتعريف العلم ومصطلحاته يرتبط أشدّ الارتباط بغايات العلم وأهدافه، فمن خلال التعريف تُستكشف غاية العلم وهدفه الأساس، ولذا وجب ربطُ تعريف العلم بالسياق المعرفي العامّ للعلم، وكيف تشكّل التعريف من خلال ذلك السياق.

ولا غرابة أنْ تتوارد في الثقافة العربيّة والإسلاميّة شروح العلماء على تعريف العلم، والوقوف عنده مليّاً، وأنْ تُدار المراجعات حول ألفاظه ودلالاتها، وأنْ تُثار المناقشات حول محترزاته، فإنَّ أوّل ما يُضبط في تحصيل العلم تعريفه، فهو البيان الأوّل عن حدوده وأهدافه، والتساهل في ذلك مفضٍ إلى ضياع الحدود والرسوم، ومؤدٍّ إلى غياب التصوّر الدقيق للغاية التي نُصِبَ لها العلم.

إنَّ لغة التعريفات وما يسمّيه العلماء الإخراج بالمحترزات بلغت الغاية "في التدقيق العلمي والعقليّ، والألفاظ فيها تُوزن وزناً، ومن الكلمات الفاسدة والصارفة عن العلم ما يصف به المتعجّلون مناقشات الشرّاح لعبارات المصنّفين وأنَّها من باب المماحكات اللفظيّة، وهذا خطأ؛ لأنّه تدقيقٌ في لغة العلم، ولغة العلم جزءٌ من العلم، وأنَّ معرفة المعلومات باب، ومعرفة العبارة عنها بابٌ آخر، ليس أقلَّ أهمّيّةً من الباب الأوّل"[10].

ومن أراد الوقوف بجلاء على حركة العقل العلميّ المدقّق في العلوم العربيّة والإسلاميّة فعليه أنْ يتأمّل تلك المراجعات والمناقشات التي دارت حول تعريفات العلوم؛ ليرى تعاقب الأفهام حولها، وما أضافه الآخر للأوّل، وما صاحب ذلك من حوارٍ معرفيٍّ أثمر عن تحريرٍ لضوابط تلك العلوم ومجالاتها.

المبحث الأوّل: وصفٌ تاريخيّ

إذا استثنينا رسالة المبرّد (285هـ) في البلاغة[11] إلى أحمد بن الواثق فإنّنا لا نجد فيما سبق القرن الرابع الهجري شيوعاً لتعريف البلاغة عند أصحاب المصنَّفات التي سبقت القرن الرابع؛ إذ كان غالب العلماء قبل هذا القرن يسوقون تعريفات غيرهم لها دون أنْ ينصّوا على تعريفهم الخاصّ لها، ودون تبنٍّ لأحد تلك التعريفات التي ساقوها.

وهذا يعني أنَّ شيوع تعريفٍ خاصٍّ للبلاغة عند أصحاب المصنّفات والكتب كان في القرن الرابع الهجريّ، بدءاً من ابن وهب[12] ومن تلاه من علماء هذا القرن، كالرمّاني (ت386هـ) وأبي هلال العسكريّ (ت395هـ)، ثم شقّ طريقه في مصنّفات القرون اللاحقة إلى أنْ استقرّ في القرن الثامن الهجري مع الخطيب القزوينيّ (ت739هـ).

وإذا ما رحنا نتلمّس طبيعة مؤلّفات القرن الرابع الهجريّ وما يطويه شيوع تعريفٍ خاصٍّ للبلاغة بها من دلالات، فسنجد أنَّ المعرفة الأدبية والنقدية والبلاغية التي سبقت ذلك القرن اتّسعت اتّساعاً كبيراً - وتراث الجاحظ (ت255هـ) خير دليلٍ على ذلك - فأدّى هذا الاتّساع إلى تفرّقها، وتشتّتها، وصعوبة الإفادة منها، ومن ثَمَّ أصبحت الحاجة ملحّةً إلى تنظيم هذا التراث، وتنسيقه، وتبويبه.

ومن هنا جاءت مصنّفات القرن الرابع الهجريّ استجابةً لتلك الحاجة، وهذا ما يبرز بجلاء عند ابن وهبٍ وأبي هلال العسكري، فكلاهما انطلق من رغبةٍ في تنظيم التراث السابق عليه - والجاحظ خاصةً - بغرض تيسير الاستفادة منه، فكان كتاب ابن وهب "خطوةً جديدةً في دراسة الأدب وفنونه دراسة علميّةً منظّمةً"[13]، وكان وراء تأليف كتاب الصناعتين "همٌّ منهجيٌّ تحيط به مسؤوليّة تاريخيّة، يرجع إلى رغبته في تصنيف المعارف التي انتهت إلى عصره في الموضوع وتنظيمها تنظيماً يسهل الاستفادة منها، فلم يكن هناك مؤلّفٌ يُعتمد

عليه في الموضوع، فأكبر الكتب المصنّفة في الموضوع وأشهرها البيان والتبيين غير أنَّ الاستفادة من هذا الكتاب عسيرة"[14].

وفي صريح كلام أبي هلالٍ العسكريّ إشارةٌ واضحة إلى هذا الهمِّ إذ يقول: "فلمّا رأيت تخليطَ هؤلاء الأعلام فيما راموه من اختيار الكلام، ووقفتُ على موقع هذا العلم من الفضل، ومكانه من الشرف والنبل، ووجدتُ الحاجة إليه ماسّة، والكتب المصنّفة فيه قليلة، وكان أكبرها وأشهرها كتاب (البيان والتبيين) لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، وهو لَعَمْري كثيرُ الفوائد، جمُّ المنافع؛ لِمَا اشتمل عليه من الفصول الشريفة، والفِقَرِ اللطيفة، والخطب الرائعة، والأخبار البارعة، وما حواه من أسماء الخطباء والبلغاء، وما نبّه عليه من مقاديرهم في البلاغة والخطابة، وغير ذلك من فنونه المختارة، ونعوته المستحسنة، إلا أنَّ الإبانة عن حدود البلاغة، وأقسام البيان والفصاحة مبثوثةٌ في تضاعيفه، ومنتشرةٌ في أثنائه، فهي ضالّةٌ بين الأمثلة، لا تُوجَدُ إلا بالتأمّل الطويل، والتصفّح الكثير؛ فرأيتُ أنْ أعملَ كتابي هذا مشتملاً على جميع ما يُحْتَاجُ إليه في صنعة الكلام: نثره ونظمه، ويُستعمل في محلوله ومعقوده، من غير تقصير وإخلال، وإسهاب وإهذار"[15].

وهذا يدل على أنَّ "أبا هلال كان من أولئك العلماء الذين يبحثون عن الحدود والتعاريف، ويعنون بحصر الأقسام واستيفائها"[16].

ولا شك أنَّ هذا التنظيم للمعرفة الأدبية وتنسيقها سيجعل تقديمها أيسر منالاً، سواء لمن رام الإبداع الفني وأراد التزوّد بأهمِّ التجارب الإبداعيّة السابقة، أو ممّن كان همّه التحصيل المعرفي والترقّي في درجات العلم.

ولا يغيب عن الأذهان أنَّ هذا التنظيم ارتبط في الثقافة العربيّة بعددٍ من "البلاغيين المتّصلين بالكتابة والوظائف الرسمية"[17]، كابن وهبٍ، وأبي هلال العسكري، وابن الأثير (ت637هـ) في القرن السابع الهجريّ، فكأنّ هذه المصنّفات أرادت أن تكون عوناً - بالإضافة إلى مَنْ سبق - لمن أُوكلت إليهم مهامّ الكتابة في دواوين الخلافة وولاياتها.

وهناك دلالةٌ أخرى لا يجب إغفالها في هذا السياق، وهي أنَّ انتقال الثقافة العربيّة من الشفاهيّة إلى الكتابيّة بلغ نضجاً واضحاً في القرن الرابع الهجريّ، إذْ تمثّلت فيه الفرديّة البارزة في التأليف التي تتّخذ الموقف والرؤية تجاه الظواهر والقضايا، وهذا يغاير الصفة الكتابيّة التي كانت عليها الثقافة العربيّة عند بداية التدوين، إذ لا تزال الشفاهيّة عالقةً بالكتابة التي جرت في هذه المرحلة، فسيطر عليها تدوين المرويّات الشفاهيّة؛ فبدلاً من أنْ تروى شفاهيةً أصبحت تُتَناقل كتابةً، ولم يحدث تمايزٌ واضحٌ بين ما كان يروى شفاهيّةً بالأمس وبين ما هو مدوّنٌ اليوم إلا في شكل الوسيط الناقل وتخيّر الرواية الأصح، واحتاج وجود هذا التمايز الذي يحدّد سمات الانتقال الكتابي الجديد عبر اتخاذ المواقف والرؤى إلى زمنٍ من التأمّل والمراجعة لتلك المرويّات المدوّنة، فكان مجلى هذا التمايز في القرن الرابع الهجريّ.

إذن، لا ريب أنْ يشيع تعريف البلاغة في مصنّفات القرن الرابع الهجري، وهو قرن بدء تنظيم المعرفة السابقة، وتقسيمها، وتبويبها، وقرن البروز الواضح للثقافة التي تمثّلت الكتابة أداةً لها، فتعريفات العلم ترتبط بمثل هذه المراحل القائمة على بيان الحدود والتعاريف، ومحاولة رسم إطارٍ منهجيٍّ يمنع عن المعارف التباسها وتداخلها.

عرّف ابن وهبٍ البلاغة بقوله: "القول المحيط بالمعنى المقصود، مع اختيار الكلام، وحسن النّظام، وفصاحة اللسان"[18]. وهذا التعريف للبلاغة ناظرٌ إلى تعريف المبرّد لها[19]. ويُلاحظ على التعريف اشتماله على معظم عناصر الكلام: المعنى، واختيار اللفظ، وترتيب العبارة، بالإضافة إلى الفصاحة لفظاً وأداءً صوتيّاً. وستكون لنا وقفةٌ أكثر تفصيلاً مع هذا التعريف في المبحث الثاني من هذه الدراسة.

وأمّا أبو هلال العسكريّ (ت395هـ) فجاء تعريفه للبلاغة في أوائل كتابه الصناعتين، حيث عقد الفصل الأوّل من الباب الأوّل للإبانة عن المعاني اللغويّة لمصطلحي البلاغة والفصاحة، وعرّف البلاغة تعريفاً اصطلاحيّاً في الفصل الثاني من الباب نفسه الذي عَنْوَنه بقوله: (في الإبانة عن حدّ البلاغة). وهذا يدلّ على

أنَّ تحرير تعريف البلاغة كان شاغلاً مهمّاً عند أبي هلال، فلم يشأ أنْ يمضي في أبواب كتابه وفصوله دون أنْ يجلّي لقارئه تعريفها الذي يرتضيه منذ بداية كتابه، ليسير معه القارئ في كتابه وهو على بيّنةٍ منه، وهذا ما يؤكد انطلاقه من الهمِّ التنظيمي للمعرفة. وأما الفصل الثالث آخر فصول الباب الأوّل فقد كان عرضاً وتجليةً لآراء الحكماء والعلماء فيما حدّوه للبلاغة من حدودٍ وتعريف.

وكانت عدّة أبواب كتاب الصناعتين عشرة أبواب، والملاحظ أنَّه كان يصدّر كلّ بابٍ بعنوانٍ عامٍّ تندرج تحته فصول الباب إنْ كان للباب فصول، وكان الباب الأوّل هو الاستثناء الوحيد في ذلك، إذْ جاء دون عنوانٍ عامٍّ مكتفياً بعناوين الفصول التي يُستشَفُّ منها أنَّ تعريف البلاغة هو مدار الباب.

يعرّف أبو هلال العسكريّ البلاغة بقوله: "البلاغة كلُّ ما تُبَلِّغُ به المعنى قلبَ السامع فتمكِّنه في نفسه كتمكّنِهِ في نفسك مع صُورةٍ مقبولةٍ ومعرِضٍ حسن"[20]. ويُلحَظ على التعريف تركيزه على الناحية التأثيرية التي يحقّقها البيان في متلقّيه، حيث ربط إبلاغ المعنى بالقلب والتمكين في النفس، وتحقيق ذلك لا يتمُّ إلا من خلال لفظٍ مصوّرٍ يعرض المعنى في حُلّةٍ ملائمةٍ يصيب بها الكلامُ الأثرَ الذي ينشده، فالعناية بالمعنى توجب العناية بالوسيلة المؤدّية له.

وبتعريف قريبٍ من تعريف أبي هلال يعرّف معاصره الرمّاني (ت386هـ) البلاغة بقوله: "وإنما البلاغة إيصال المعنى إلى القلب في أحسن صورة من اللفظ"[21]، ومعلومٌ أنّ الرمّاني هو من أوائل العلماء الذين أفردوا للإعجاز البلاغي مع صنوه الخطابيّ (ت388هـ) رسالةً مستقلةً. ويقسّم الرمّانيّ البلاغة عشرة أقسام، ويبدأ كلَّ قسم بتعريف له، ثم يسوق شواهده، لبيانه وإيضاحه. وهذا يدلّ على أنَّ الرمّانيّ لم يكن منفصلاً عن حركة التبويب المنهجي التي بدأت في عصره، بل إنَّ كثيراً من تقسيماته لفنون البلاغة ونظراته حولها، ظلّت مادّة البلاغيين الذين جاؤوا بعده. وتجدر الإشارة إلى أنَّ عدداً من الدارسين يسوقون رسالة الرمّاني ضمن الاتجاهات التي عُنيت ببلاغة القرآن الكريم من منظور كلاميّ يتّصل بعلم الكلام، مع أنَّ مضمون الرسالة لا يدلّ على هذا

الارتباط بالبحث الكلامي؛ حيث جاء محتفياً بالجانب البلاغي دون دخولٍ موسّعٍ في مسائل كلامية.

ولا يخفى ما بين تعريف أبي هلال العسكري وتعريف الرمّاني من تقارب يجعل من الناحية التأثيرية للبيان، التي تربط إيصال المعنى بالقلب مطلباً أساسيّاً، ويجعل من الصورة اللفظية الحسنة وسيلةً لتحقيق ذلك، وستظلُّ هذه الناحية التأثيريّة عالقةً بتعريف البلاغة في عددٍ من تعريفات القرون اللاحقة.

ويجيء كتاب العمدة في محاسن الشعر وآدابه لابن رشيق القيرواني (ت456هـ) في القرن الخامس الهجري ممثّلاً للكتاب الذي سعى فيه صاحبه إلى أن يكون "موسوعةً في الشعر ومحاسنه ولغته وعلومه ونقده وأغراضه، وفي البلاغة وفنونها المختلفة"[22]، ولا يجب أنْ تجعلنا الصفة الموسوعيّة نظنُّ أنَّ الصفة المنهجية للتأليف التي بدأت في القرن السابق غابت عن كتاب العمدة، بل هي ماثلةٌ فيه؛ فابن رشيق هو الناقد "الذي صاغ كتابه العمدة من متفرّق نظريات النقد وقضاياه، فانتقل بها من الفوضويّة إلى المنهجيّة، ومن الأحكام الجزئية إلى التنظيم والتبويب"[23]؛ وهذا ما جعل د. عبدالرؤوف مخلوف يقول عن ابن رشيق: "ففي المنهج نراه يبوّب القضايا الأدبيّة المتعلّقة بالشعر تبويباً لم أر أكثره لأحدٍ قبله، وما ورد منه لسابقيه كان عباراتٍ أخذها هو، وجعل منها أبواباً تحتها دراسة وتفصيل ومناقشة واختيار"[24].

وخَصّ ابن رشيق القيروانيّ البلاغة ببابٍ مستقلٍّ في كتابه الذي بلغ عدد أبوابه سبعة ومئة بابٍ، وكان باب البلاغة الباب الحادي والثلاثين، وجاء باب البلاغة عنده عرضاً لآراء العلماء والحكماء والأدباء حول تعريفها، حتى إذا أوشكت نهاية الباب أدلى بالتعريف الذي يراه للبلاغة، حيث عرّفها بقوله: "ومدارُ هذا الباب كلّه على أنَّ البلاغة وَضْعُ الكلام موضعَهُ من طولٍ أو إيجازٍ، مع حُسْن العبارة"[25].

ويتّجه تعريف ابن رشيق إلى التركيز على ملاءمة الكلام للسياق الوارد فيه، ومناسبته للمقام الذي اقتضاه، ورأينا شيئاً من ذلك في تعريف ابن وهب.

ويمكن عَدُّ تعريف ابن رشيقٍ أولَ تعريف للبلاغة ينصُّ فيه صاحبه على أساليب محدّدة للكلام، حيث نصّ على أسلوبي الطول[26] والإيجاز.

ثم تبدأ في نهاية القرن السادس الهجري ومطلع السابع مرحلةٌ جديدةٌ من التنظيم والتبويب المنهجي يغلب عليها التفنّن في تصنيف العلم وتلخيصه وتقعيده، وهذا ما يجعل من هذه المرحلة مفارقةً للتنظيم الذي جرى في القرنين الرابع والخامس؛ إذ غلب على التنظيم في هذين القرنين الانطلاق من النصوص الأدبية، بينما ستوغل المرحلة الجديدة من التأليف البلاغي في التقعيد، وسينصبّ جهدها على غاية تعليميّةٍ تجعل انتظام المعرفة في قواعد هدفاً أساسيّاً لها.

ويعدّ كتاب (نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز) لفخر الدين الرازيّ (ت606هـ) أوّل محاولة في هذا الاتجاه الذي ينحو منحى التقعيد والإجمال والاختصار؛ فقد قصد إلى تبويب كتابي عبدالقاهر الجرجاني (ت471هـ) – الأسرار والدلائل – وتنظيمهما في "صورةٍ تنضبط فيها القواعد البلاغية وتنحصر فروعها وأقسامها حصراً دقيقاً"[27]، وفي ذلك يقول الرازي في مقدّمة كتابه: "ولـمّا وفّقني الله تعالى لمطالعة هذين الكتابين التقطتُ منهما معاقدَ فوائدها ومقاصدَ فرائدها وراعيتُ الترتيب مع التهذيب والتحرير مع التقرير، وضبطتُ أوابد الإجمالات في كلِّ بابٍ بالتقسيمات اليقينيّة، وجمعتُ متفرّقات الكلم في الضوابط العقليّة مع الاجتناب عن الإطناب المملّ، والاحتراز عن الإيجاز المخلّ"[28]. واستعمل الرازي مصطلحي (علم المعاني) و(علم البيان) لكن دون تحديدٍ للمراد بهما، فكانا عامّين يشملان البلاغة جلّها، لا كما سيتحدّدان به عند السكّاكيّ (ت626هـ) ومن سار على نهجه.

وعرّف الرازيّ البلاغة بقوله: "البلاغة: بلوغ الرجل بعبارته كُنْهَ ما في قلبه مع الاحتراز عن الإيجاز المخلّ، والإطالة المملّة"[29]. والملاحظ على هذا التعريف هو اشتماله على عددٍ من العناصر الواردة في التعريفات السابقة، فهو يشير إلى الناحية التأثيريّة المرتبطة بالتعبير القلبي التي وجدناها عند أبي هلال العسكري والرمّاني، ويشير أيضاً إلى أسلوبي الإيجاز والإطالة اللذين نَصَّ عليهما ابن رشيق في تعريفه، مع تأكيد عدم انفصالهما عن الناحية التأثيرية،

وذلك عبر تجنّب خلل الاختصار في الإيجاز، والوقوع في الإطالة الزائدة التي تورث النفور والملل.

ويسير السكاكيّ (ت 626هـ) على طريق التلخيص والتقعيد الذي بدأه الرازي، ولكن على نحو أشدّ ضبطاً، وأكثر تحديداً، طغى فيه الاهتمام بالحصر والتقسيم.

وقد جعل السكاكيّ القسم الثالث من أقسام كتابه (مفتاح العلوم) خاصّاً بعلمي المعاني والبيان، وهو أوّل محاولة لتقسيم البلاغة إلى هذين العلمين. ولم يرد تعريفه البلاغة إلا في نهاية حديثه عن علم البيان؛ أي بعد أنْ فرغ من بيان مباحث العلمين، فكأنّه أراد أنْ يكون تعريف البلاغة بمثابة الخلاصة التي تُستنتَجُ من مباحث هذين العلمين. وأما حديثه عن المحسّنات المعنويّة واللفظيّة التي سيصطلح عليها فيما بعد بعلم البديع فجاء تالياً لتعريف البلاغة، ولاحقاً بعلمي المعاني والبيان، فهذه المحسّنات ليست عنده علماً مستقلّاً من علوم البلاغة، بل لاحقة بها، ولذا لن نجد إشارةً إليها في تعريفه للبلاغة.

يعرّف السكاكيّ البلاغة بقوله: "البلاغة هي بلوغ المتكلّم في تأدية المعاني حدّاً له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقّها، وإيراد أنواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها"[30]. والسكاكيّ في هذا التعريف يشير إلى عنصر (المعنى)، وهو العنصر الذي تواردت عليه تعريفات كلٍّ من ابن وهب، والرمّاني، وأبي هلالٍ العسكريّ. ونجد لديه تطويراً للمعرض الحسن أو الصورة اللفظية عند من سبقه عبر ما سمّاه (بتوفية خواصّ التراكيب حقّها)، ولا شك أنَّ هذا الجزء من التعريف عند السكاكيّ هو إشارةٌ إلى مباحث علم المعاني الذي اتضحت حدوده على يديه، ولأجل هذا لا نجد في تعريف السكاكي إشارةً إلى أسلوبي الإيجاز والإطناب اللذين وجدناهما عند ابن رشيق والرازي؛ لأنّهما سيدرجان تحت مباحث علم المعاني. ولأوّل مرة نجد تعريفاً للبلاغة ينصّ على التشبيه والمجاز والكناية، وهي الأساليب التي سيدور عليها علم البيان عند السكاكي ومن تبع نهجه، وبهذا تكون الغاية التي رامها السكاكيّ من تعريفه هو اشتماله على العلمين الرئيسين للبلاغة عنده؛ المعاني والبيان.

ويجيء ابن الأثير (ت637هـ) ممثّلاً للاتّجاه الذي لم يلتزم بطريقة الرازي والسكاكيّ في التلخيص والتقعيد؛ فلا نجد عند ابن الأثير "تميّزاً بين مباحث المعاني أو البيان أو البديع، وإنَّما هي علم واحد يستعين به الشاعر أو الكاتب بعد أنْ يتمرّن على الكتابة، ويحفظ القرآن الكريم، وطرفاً من الأحاديث النبويّة والشعر العربيّ الرصين"[31].

عرض ابن الأثير في كتابيه (المثل السائر) و(الجامع الكبير) لمفهوم البلاغة دون أنْ يعرّفها تعريفاً محدّداً. وخلاصة ما انتهى إليه في هذين الكتابين هو أنَّ البلاغة تشمل الألفاظ والمعاني معاً، بخلاف الفصاحة التي تختص بالألفاظ دون المعاني، كما أنَّ البلاغة وصفٌ خاصٌّ بالكلام المركّب الذي يفيد معنىً ينتظم به الكلام، فلا توصف بها الألفاظ المفردة[32].

ولم يعرّف ابن الأثير البلاغة تعريفاً محدّداً إلّا في كتاب (كفاية الطالب في نقد كلام الشاعر والكاتب) - إنْ صحّت نسبة الكتاب إليه - فقال: "البلاغة: إهداءُ المعنى إلى القلب في أحسن صورةٍ من اللفظ مع الإيجاز غير المخلّ، والإطناب غير المملّ، من غير تعبٍ على المخاطب"[33]. والـمُلاحظ على هذا التعريف ارتباطه الوثيق بالتعريفات السابقة للبلاغة، فهو يذكر الناحية التأثيرية التي تربط وصول المعنى بالقلب عبر الصورة اللفظيّة الحسنة التي وجدناها عند الرمّانيّ وأبي هلال العسكري، بل إنَّ صدر تعريف ابن الأثير يكاد يكون تكراراً لفظيّاً لتعريف الرمّانيّ. ويشير التعريف أيضاً إلى أسلوبي الإيجاز والإطناب اللذين ألفيناهما في تعريف ابن رشيق والرازيّ، فإذا قلنا إنَّ تعريف ابن الأثير هو جمعٌ لجُلِّ عناصر تعريفات البلاغة السابقة عليه فلعلّنا لا نعدو الحقيقة بذلك.

ويأتي الخطيب القزوينيّ (ت739هـ) في القرن الثامن الهجريّ ليمثّل الحلقة الأخيرة لطريقة التلخيص والتقعيد التي بدأت مع الرازي والسكاكيّ، ومن ثَمَّ الصورة العلميّة للتأليف التي لن تبرحها البلاغة العربية في القرون التالية.

ومع أنَّ كتاب (مفتاح العلوم) للسكاكيّ يعدّ أول محاولة لتقسيم البلاغة إلى علوم يبقى تلخيص الخطيب القزويني لهذا الكتاب هو الذي كُتبت له الشهرة والذيوع، ودارت حوله شروح العلماء حتى كاد الأصل يُنسى. ولم يكتفِ

القزويني بتلخيص المفتاح، فكتب كتاباً آخر عُدَّ توضيحاً لهذا التلخيص، وبياناً له، وهو كتاب (الإيضاح).

وبما انتهى إليه السكاكيّ والخطيب القزويني من بعدُ، استقرّت البلاغة على العلوم الثلاثة (المعاني والبيان والبديع) إلى عصرنا هذا، وما زال التدريس قائماً عليها في كثيرٍ من مؤسّسات التعليم.

ومن هنا كان التعريف الذي عرّف به القزويني بلاغة الكلام – مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته[34] – هو التعريف الشائع للبلاغة، والدائر في أوساط الدارسين، ولو طُرح سؤالٌ عن تعريف البلاغة لاتّجه الذهن مباشرةً إلى تعريف القزوينيّ لها. وسنناقش أسباب ذلك في المبحث الآتي الذي خُصّص لتعريفي ابن وهب والقزويني وارتباطهما بمقاصد الكتاب وسياقه.

المبحث الثاني: بين التعريف والكتاب

سنقف في هذا المبحث أمام تعريفَين من التعريفات التي جاءت في المبحث الأوّل، وهما تعريف ابن وهب والخطيب القزويني؛ وذلك لمحاولة استجلاء حضور كلِّ تعريفٍ في الكتاب الوارد فيه، وأشكال هذا الحضور وصوره. والهدف من هذا الاستجلاء معرفة ارتباط تعريف البلاغة بمقاصد الكتاب الوارد فيه خلال مرحلتين من مراحل البلاغة العربيّة؛ مرحلة بدء التصنيف المنهجي التي اتّخذنا ابن وهب نموذجاً لها، ومرحلة الاكتمال والاستقرار التي اتّخذنا الخطيب القزويني ممثّلاً لها. واقتضى ذلك أنْ يسبق هذا الاستجلاء تقديمُ تحليلٍ دلاليّ لألفاظ تعريف كلٍّ منهما.

1 - ابن وهب

أ - تحليل دلاليّ

عرّف ابن وهب البلاغة بقوله: "القول المحيط بالمعنى المقصود، مع اختيار الكلام، وحسن النّظام، وفصاحة اللسان"[35].

يصدّر ابن وهب تعريفه البلاغة بالإحاطة بالمعنى؛ فهي كل تعبير وضع

في اعتباره أداء معنىً ما، فالأقوال عامّة لا تصدر إلا وهي تروم معنىً تُبِينُ عنه، وهذا ما جعل ابن وهب يصف المعنى في تعريفه بـ(المقصود).

ولا يمكن لقائلٍ تأدية معنىً ما أداءً جيّداً وهو لم يفقه هذا المعنى، ويسبر غوره، ويتدبّر أبعاده، فأوّل ما يقتضيه التعبير عن المعنى هو ذلك الفقه والتدبّر، وهذا ما قاد ابن وهبٍ إلى أنْ يبدأ تعريفه بوجوب الإحاطة بالمعنى، فعلى قدر تمكّن القائل من المعنى تكون درجة إبانته عنه، فكلما ارتقت إحاطته بذلك المعنى سلس عليه القول، وانقاد له الإفصاح عنه.

ومع أهمّيّة هذه الإحاطة بالمعنى ليست كافيةً ليوصف الكلام بالبلاغة، بل يجب أنْ يردف ذلك إظهارٌ يليق بالمعنى، ولا يكون هذا الإظهار إلّا من خلال اختيار الألفاظ المناسبة التي تعبّر عنه أحسن تعبير، وهذا ما عناه ابن وهب بقوله: (مع اختيار الكلام)، فمجرّد الإحاطة بالمعنى لا تحقّق البلاغة؛ "لأنّ العامّي قد يحيط قوله بمعناه الذي يريد، إلّا أنَّه بكلام مرذول من كلام أمثاله فلا يكون موصوفاً بالبلاغة"[36].

وقوله: (حسن النظام) يشير إلى أنَّ الحكم بجودة اختيار الألفاظ متوقّفٌ على حسن ترتيبها في العبارة، وسلْكها في نظام الكلام؛ فالألفاظ مجرّدةً من هذا النظام لا توصف بحسنٍ أو غيره، والمعوّل عليه في ذلك هو وجود اللفظ في نظامٍ من الكلام يستدعيه ويستوجبه، فسياق الكلام ونظامه هو الذي يحدّد ملاءمة اللفظ وانسجامه من عدمه، ولو عرّي الكلام من هذا النظام لخرج من الإفادة إلى ضدّها، ومن البيان إلى الإبهام، فلا بيان دون نظامٍ يسلك ألفاظه ويربط بينها، ومن ثمَّ تتحدّد داخلَ هذا النظام درجةُ ما بلغه كلُّ لفظٍ في سلّم البلاغة.

وقوله: (فصاحة اللسان) تأكيد لضرورة اختيار الكلام، وانتظام ألفاظه، وإشارة إلى وجوب خلوّ الكلام من العجمة واللحن، فالعبرة ليست بتحقيق المعنى هكذا غُفْلاً من العبارة الحسنة التي تجلّيه، وتراعي ضوابط اللغة في الآن نفسه، ولو كان الأمر كذلك، لتساوى البيان البليغ مع غيره؛ "لأنَّ الأعجميّ واللحّان قد يبلغان مرادهما بقولهما فلا يكونان موصوفين بالبلاغة"[37].

ب - حضور التعريف في الكتاب

إذا كان الجاحظ قد حصر وجوه البيان أو أصناف الدلالة في خمسة أشياء: "اللفظ، ثم الإشارة، ثم العَقْد[38]، ثم الخط، ثم الحال التي تسمّى نِصْبة"[39] فإن ابن وهب يحصرها في أربعة وجوه يقيم كتابه على شرحها وتوضيحها، ويقسّمه بحسبها أقساماً أربعة، وهي: بيان الاعتبار، وبيان الاعتقاد، وبيان العبارة، وبيان الكتاب.

وبيان الاعتبار عند ابن وهب يقابل بيان الحال أو النصبة عند الجاحظ، وبيان العبارة يقابل الدلالة باللفظ عند الجاحظ، وبيان الكتاب هو نفس بيان الخط عند الجاحظ[40]. وأما بيان الاعتقاد عند ابن وهب فليس له مقابلٌ عند الجاحظ. وأمّا "بيان (الإشارة) الذي جعله الجاحظ صنفاً مستقلاً فقد أدمجه ابن وهب في (بيان العبارة)؛ لأنَّ الإشارة إيحاء إلى السامع فهي نوع من التعبير، كما أدمج بيان (العقد) - أي الحساب - في (بيان الكتاب) باعتبار أنَّ الحساب رموزٌ كتابيّة كما أنَّ وظيفة المحاسب وظيفةٌ كتابيّة"[41].

وكما رأينا في المبحث السابق فإنَّ شيوع تعريفٍ خاصٍّ للبلاغة عند أصحاب المصنفات في القرن الرابع الهجري مرتبطٌ بحركة تنظيم المعرفة السابقة وتبويبها التي سادت في تلك الحقبة، وكيف أصبحت الحاجة ملحّةً إلى لَـمِّ شتات المعرفة الأدبية المتّسعة في القرنين الثاني والثالث الهجريين، وبخاصة تراث الجاحظ الذي شغل ابن وهبٍ ومعاصره أبا هلالٍ العسكري، ولعلّ ما قدّمناه من مقارنة بين وجوه البيان عند الجاحظ وعند ابن وهب خير دليلٍ على ما يمثّله تراث الجاحظ من نقطة ارتكاز انطلق منها ابن وهب نحو كتابة كتابه، فجاء الكتاب محمّلاً بهمّ تقديم المعرفة الأدبية السابقة تقديماً جديداً يسوده التنظيم والتنسيق والتبويب العلميّ، ويتّسم بطابعٍ عمليٍّ يجعل الحصول على تلك المعرفة أقرب منالاً، سواء أكان ذلك للمبدعين من الشعراء والكتّاب، أم لطلّاب العلم، أم لمن أوكلت إليهم مهمّة الكتابة في الدواوين الرسميّة. فكان من الطبيعيّ أنْ يشيع تعريف البلاغة عند أصحاب المصنّفات في هذه الحقبة

التأليفيّة، فشيوع تعريفات العلم يرتبط بمثل هذه المراحل القائمة على إرساء حدود المعرفة، وبيان أطرها المنهجية التي تمنع عنها التباسها بغيرها.

ولا يتّسع المقام هنا للدخول في مسألة تأثّر ابن وهب بالثقافة اليونانيّة الأرسطية التي أثارت جدلاً واسعاً بين الدارسين المعاصرين[42]، ولا نرى كبير جدوى في ربط المهمّة التنظيمية التي اضطلع بها كتاب ابن وهب بالثقافة الأرسطية؛ لضعف البراهين والقرائن الدالّة على ذلك.

جاء تعريف ابن وهب للبلاغة ضمن موضوعات الباب الثالث من أبواب كتابه؛ وهو باب (العبارة)، وشغل هذا الباب نصف مساحة الكتاب؛ إذ بلغ عدد صفحاته ما يقارب مئتي صفحة، ويُسْتشَفُّ من هذا أهميّة الباب ومكانته في الكتاب.

وبصورة أكثر تحديداً، جاء تعريف ابن وهب للبلاغة في أثناء حديثه عن تأليف العبارة، ويرى أنَّ العبارة في الكلام العربي تنقسم قسمين؛ منظوم، ومنثور "والمنظوم هو الشعر، والمنثور هو الكلام"[43]، فإذا أمعنّا في التحديد، فإنَّ تعريف البلاغة جاء ضمن حديثه عن الشعر.

وقد يُستدَلُّ من ذلك أنَّ الشعر هو المناط الأبرز للبلاغة عند ابن وهب، والمَجْلى الأكبر لظهورها لديه، ولكنَّ أماراتٍ أخرى في الكتاب، لا تجعل هذا الاستدلال محلَّ تسليم. فحديث ابن وهب عن الشعر لم يتجاوز في باب العبارة ثلاثين صفحةً بينما جاء حديثه عن النثر مستولياً على معظم الباب حيث بلغ مئة وسبعين صفحةً؛ ثم إذا نظرنا إلى الباب الرابع من أبواب الكتاب وهو باب (الكتاب) ألفيناه داخلاً في النثر لا الشعر، وهذا يشير إلى أنَّ النثر شغل معظم مساحة الكتاب، وإلى أنَّ الكتاب جاء معنيّاً ببلاغة النثر أكثر من الشعر، ولعل هذا ما دفع محقِّقي الكتاب عند أوّل ظهوره إلى تسميته: (نقد النثر)[44]. يُضاف إلى ذلك أنَّ القارئ للكتاب يلمس أنَّ صاحبه هَدَف من خلاله إلى أنْ يكون رصداً للفنون والأدوات التي يحتاجها أصحاب النثر في عصره وخاصةً المتّصلين بأعمال دولة الخلافة وشؤونها.

فإذا أردنا البحث عن تفسيرٍ آخر لمجيء تعريف البلاغة ضمن الحديث عن الشعر لا النثر مع استئثار النثر بمجمل الكتاب وجدناه في الرؤية التي ينطلق منها ابن وهب التي مفادها أنَّ قيود الشعر أكثر، ومجال التصرّف فيه أضيق، ولذا كانت البراعة فيه أدلَّ على القدرة البيانيّة، وأحقَّ بوصف البلاغة، وكان مجال الاعتذار فيه على من أخفق أرحب وأوسع، يقول ابن وهب: "وفي الشعر والنثر جميعاً تقع البلاغة والعي، والإيجاز والإسهاب، إلا أنَّ البلاغة والإيجاز إذا وقعا في الشعر والقول قضي للشاعر بالفَلَج[45]، والعي والإسهاب إذا وقعا في الشعر والقول كان الشاعر أعذر، وكان العذر عن المتكلّم أضيق. وذلك أنَّ الشعر محصورٌ بالوزن، محصورٌ بالقافية، فالكلام يضيق على صاحبه، والنثر مطلق غير محصور، فهو يتّسع لقائله"[46].

وعند النظر في تعريف ابن وهب للبلاغة نجد أنَّ التعريف يشتمل على أربعة عناصر، هي: الإحاطة بالمعنى، واختيار الكلام، وحسن النظام، وفصاحة اللسان. وسنحاول فيما يأتي أنْ نستقرئ مدى حضور كل عنصر من هذه العناصر الأربعة في الكتاب.

1 - الإحاطة بالمعنى: لا نستطيع تحديد رصد دقيق لفنون البلاغة التي يخصّها ابن وهب بإحاطة المعنى، ولعل ذلك يعود إلى أنَّ معظم الفنون الأدبيّة والبلاغيّة تتطلّب تلك الإحاطة وتستوجبها، فما من فنٍّ بلاغيٍّ إلا وهو قائمٌ عليها ومستند إليها. فالتشبيه والاستعارة والكناية والتقديم والتأخير والمبالغة وغيرها من الفنون أساسها الأول الذي تنطلق منه هو المعنى، فحتى يقع التشبيه - على سبيل المثال - موقعاً مصيباً فلا بدّ من إدراكٍ واضحٍ للمعنى؛ لأنَّ هذا الإدراك هو الذي سيهيّئ للتشبيه الإصابة، والإتيان على وفق الغرض الذي أمَّه الكلام وقصده. ومن هنا لا نجد غرابةً في عدم إفراد ابن وهب مساحةً خاصةً للحديث عن إحاطة المعنى ما دام أنّ تلك الإحاطة هي أصل كلِّ كلامٍ وبيان.

2 - اختيار الكلام: لعلَّ أكثر ما ألحّ عليه ابن وهب فيما يتعلّق باختيار الكلام هو ضرورة ملاءمة الكلام للمقام الوارد فيه، فيجب على المتكلم أنْ يختار لكلِّ مقام ما يناسبه من كلام وطرق قول، فينبغي للشاعر "أنْ لا يخرج في

وصف أحدٍ ممن يرغب إليه، أو يرهب منه، أو يهجوه، أو يمدحه، أو يغازله، عن المعنى الذي يليق به ويشاكله. فلا يمدح الكاتب بالشجاعة، ولا الفقيه بالكتابة، ولا الأمير بغير حسن السياسة، ولا يخاطب النساء بغير مخاطبتهن، ولكن يمدح كلّ أحد بصناعته، وبما فيه من فضيلته، ويهجوه برذيلته ومذموم خليقته. ويغازل النساء بما يحسن من وصفهن ومداعبتهن، والشكوى إليهن، فإنّ في مفارقته هذه السبيل التي نهجناها، وسلوكه غير هذه الطريق وضعاً للأشياء في غير مواضعها" [47].

وليس هذا بمقتصر على الشاعر بل يجب أيضاً "أنْ يكون الخطيب أو المسترسل عارفاً بمواقع القول وأوقاته، واحتمال المخاطبين به، فلا يستعمل الإيجاز في موضع الإطالة فيقصر عن بلوغ الإرادة، ولا الإطالة في موضع الإيجاز فيتجاوز في مقدار الحاجة إلى الإضجار والملالة، ولا يستعمل ألفاظ الخاصة في مخاطبة العامة، ولا كلام الملوك مع السوقة، بل يعطي لكلّ قوم من القول بمقدارهم، ويزنهم بوزنهم، وفقد قيل: (لكل مقام مقال)" [48].

ويلاحظ في هذا النص عناية ابن وهب بأثر اختيار الكلام في الناحية النفسية للمتلقي، وما يلزم المتكلّم البليغ من حرص على أنْ يتوافر كلامه على عناصر الجذب التي تضمن بقاء السامع نشيطاً بعيداً عن الفتور والملال، ويؤكّد ذلك في موطن آخر داعياً المتكلّم إلى أن يقدِّر "مقدار كلامه، ومقدار نشاط مستمعه، فلا يحمله منه ما يُضجره ويقصر عنه شيئاً" [49].

ويشير ابن وهب في نصّه السابق إلى أنْ يكون اختيار الألفاظ متلائماً مع طبقة المستمعين، فالخطاب الذي يبتغي الخاصة يغاير الذي يبتغي العامة، وخطاب الملوك يقتضي ما يخالف خطاب السوقة، فلكلٍّ طبقةٍ خطابها وألفاظها، والمتكلِّم المقتدر هو الذي يختار لكلٍّ ما يناسبه[50].

وليس هذا بمحصورٍ في الشاعر أو الخطيب، بل يمتدّ إلى الكاتب المعنيّ بتحرير المكاتبات المتعلّقة بأعمال دواوين الخلافة؛ إذ إنَّ المحرّر بحاجة إلى معرفة "مراتب المكاتَبين واستحقاقات كل واحد منهم من الأدعية والرسم في

عنوانات الكتب إليهم وأصناف التحرير، وما يليق بكلِّ صنفٍ منها من الخطوط "[51].

ولطبيعة المعاني عند ابن وهب أثرٌ في الاختيار، فلمعاني الجِدِّ ألفاظها، وللمعاني الهزليّة ألفاظها، فلا يجب أنْ يوضع هذا مكان ذاك، وعلى الشاعر أنْ يعمد إلى معاني شعره فيجعلها "فيما يشاكلها من اللفظ، فلا يكسو المعاني الجدِّيَّة ألفاظاً هزليّة فيسخفها، ولا يكسو المعاني الهزليّة ألفاظاً جِدِّيَّةً فيستوخمها سامعها، ولكن يعطي كلَّ شيء من ذلك حقَّه، ويضعه موضعه "[52].

وحتى يحقّق المتكلّم الاختيار الأمثل فعليه أنْ يتجنّب التكلّف، وألا يُلزم نفسه ما ليس من طبيعتها "وأنْ يكون في جميع ألفاظه ومعانيه جارياً على سجيّته، غير مستكره لطبيعته، ولامتكلّف ما ليس في وسعه، فإنَّ التكلّف إذا ظهر في الكلام هجّنه، وقبّح موقعه "[53].

وإذا كان اختيار الكلام عند ابن وهب - بحسب ما رأينا - ينشد الغاية والمثال، فإنَّ لهذا الاختيار وجهاً آخر يغاير ما سبق مقاماً وقولاً، وذلك عند سؤال الحاجة ووصف الفاقة والخَلَّة؛ حيث يرى ابن وهب أنَّ الحصر والعي في هذا المقام أليق وأنسب؛ "لأنهما يدلان على كرم الطبع والأنفة من حال المسألة، والتصوُّن عن ذكر الخَلَّة "[54]. وهنا تتّسع دائرة اختيار الكلام عند ابن وهب لتشمل مستويات أخرى لا تقتصر على البعد الأدبيّ، فتمتدّ إلى مجالات تتّصل بحياة الناس وأغراضهم.

3 - حسن النظام: يعدّ مبحثا الحذف، والتقديم والتأخير، من أكثر المباحث اتّصالاً بمفهوم ابن وهب لحسن النظام القائم على حسن ترتيب الألفاظ.

والحذف تستعمله العرب طلباً "للإيجاز والاختصار والاكتفاء بيسير القول "[55]، ولا يحسن حذف الألفاظ إلا إذا قامت في الكلام دلائل عليها تجعل "المخاطب عالماً بمرادها فيه "[56]، ويضرب ابن وهب مثالاً لذلك بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّقُواْ مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾[57]،

فيقول معقّباً على الآية: "وسكت عن تمام الكلام لعلم المخاطب به، فكأنَّ تقدير ذلك: وإذا قيل لهم اتقوا ما بين أيديكم وما خلفكم، استكبروا، وعتوا، وتمادوا" (58).

ويضرب مثالاً للتقديم والتأخير بقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى﴾(59) حيث يرى ابن وهب في الآية تقديماً وتأخيراً وتقدير ذلك: "ولولا كلمةً من ربك وأجل مسمّى لكان لزاماً" (60).

والتقديم والتأخير إذا وقع موقعَه المصيب المعبِّر عن الغرض كان سمةً من سمات البلاغة، وإنْ جاء على غير ذلك كان علامةً على التكلّف ومفارقة الحسن، ولذلك لم يستحسن ابن وهب قول الشاعر:

وَمَا مِثْلُه فِي النَّاسِ إلَّا مُمَلّكاً أَبُو أُمِّهِ حَيٌّ أَبُوهُ يُقَارِبُه

لأنَّه بما أحدثه في البيت من تقديم وتأخير جرى على غير سجيّة الطبع "قد تكلّف تكلّفاً غير خفيٍّ على سامعه، فالقلوب له آبية، والآذان عنه نابية" (61).

وإذا حاولنا مدَّ مفهوم (حسن النظام) عند ابن وهب من ترتيب الألفاظ إلى صورٍ أخرى تشمل الاعتدال العام لنظام الكلام لوجدنا ما يؤيّد ذلك في كتابه، من ذلك استحسانه لما تنطوي عليه بعض الأبيات من جمالٍ نغميٍّ موسيقي، فهو يقول معقّباً على قول الشاعر:

يَا أَيُّهَا الـمُتَحَلِّي غَيرَ شِيمَتِهِ إنَّ التَخَلُّقَ يَأْتِي دُونَهُ الخُلُقُ(62)

"فهذا نظمٌ حسنٌ جميل له رونق غير محيل" (63).

وقد تصل حفاوة ابن وهب بالجانب الموسيقي إلى درجةٍ لا تُسْقِطُ عن الشعر اتصافه بالجمال حتى لو لم ينطوِ على مزية في المعنى أو التصوير، فهو يسوق الأبيات الآتية مثالاً على اعتدال الوزن:

إِنَّمَا الذَّلْفَاءُ هَمِّي فَلْيَدَعْنِي مَنْ يَلُومُ
أَحْسَنُ النَّاسِ جَمِيعاً حِينَ تَمشِي وتَقُومُ
أَصِلُ الحَبْلَ لِتَرْضَى وَهْيَ لِلحَبْلِ صَرُومُ(64)

ثم يعلّق قائلاً: "فهذا الشعر ليس فيه معنى فائق، ولا مثل سابق، ولا تشبيه مستحسن، ولا غزل مستطرف، إلا أنَّ الاعتدال قد كساه جمالاً، وصيّر له في القلوب جلالاً"[65].

4 - فصاحة اللسان: ترد فصاحة اللسان في كتاب ابن وهب على مستويين، يتعلّق الأوّل منهما بسلامة اللغة، ويتّصل الآخر بسلامة جهاز الصوت عند المتكلّم.

يتطلّب المستوى الأوّل من المتكلّم مراعاة ما جاء على لغة العرب، والالتزام بما تقرّر في علم النحو، وعدم مخالفة الاستعمال العربي الفصيح، وتجنّب الوقوع في اللحن، والبعد عن الغريب المهجور من الألفاظ. يقول ابن وهب: "وأمّا الفصيح من الكلام، فهو ما وافق لغة العرب ولم يخرج عمّا عليه أهل الأدب. ولتصحيح ذلك وضع النحو، ولجمعه وضعت الكتب في اللغة، وذكر المستعمل منها والشاذ المهمل. وحقّ من ينشأ في العرب أنْ يستعمل الاقتداء بلغتهم، ولا يخرج عن جملة ألفاظهم، ولا يقنع من نفسه بمخالفتهم فيخطّئوه ويلحّنوه. واللحن ما خالف اللغة العربيّة، وخرج عن استعمال أهلها، وما بُني عليه إعرابها، وهو معيب عند الأدباء في الجملة، وعلى من يأخذ نفسه بالأعراب ويتكلّم بالغريب من لغة الأعراب أعيب"[66].

وفيما يتّصل بالمستوى الآخر نجد ابن وهب ينبّه على وجوب سلامة لسان المتكلّم من العيوب قائلاً: "وأنْ يكون لسانه سالماً من العيوب التي تشين الألفاظ، فلا يكون ألثغ، ولا فأفاء، ولا تمتاماً، ولا ذا رُتَّة، ولا ذا حُبْسةٍ، ولا ذا لَففٍ، فإنَّ ذلك أجمع مما يُذْهِبُ بهاء الكلام، ويهجن البلاغة، وينقص حلاوة النطق"[67]. ويشير كذلك إلى الابتعاد عن التنحنح والسعال في أثناء الكلام "فإنّ ذلك من دلائل العيّ"[68].

وفي المقابل نجده يحضّ على "جهارة الصوت، فإنه من أحد أوصاف الخطباء"[69]، ويبيّن ما لسعة الأشداق ومخارج الحروف وطول اللسان من أثرٍ في تحسين الخطابة، يقول في ذلك: "وكانوا يتعاطون سعة الأشداق، وتبيّن مخارج الحروف، ويمتدحون بذلك، وبطول اللسان ويعدّونهما من آلات

الخطابة"[70]. ولحفاوة ابن وهب بهذا الجانب نجده يعقد صفحاتٍ في نهاية كتابه للحديث عن مخارج الحروف وأثرها في النطق[71].

****

وإذا ما حاولنا أنْ نربط بين هذه العناصر الأربعة التي اشتمل عليها تعريف ابن وهب للبلاغة وبين الهدف العامّ من كتابه وهو الاهتمام بالخطاب النثري وشروط إنتاجه لا نجد في هذه العناصر ما يميّز النثر عن الشعر، فكلّ العناصر الأربعة تقريباً ممّا يشترك فيه الشعر والنثر، ولا نجد ما يخصّ النثر سوى ما عرضنا له عنده في العنصر الرابع – فصاحة اللسان – من حديثٍ عن سلامة جهاز النطق عند الخطيب، وما يستتبع ذلك من جهارة الصوت ومخارج الحروف التي تزيد في حسن الخطابة وجلالة موقعها على حدّ قول ابن وهب[72].

ولعلّ ذلك يعود إلى أنَّ تعريف البلاغة الذي صاغه ابن وهب جاء مركِّزاً على البلاغة في بعدها الجماليّ المعنيّ بالوظيفة الأدبيّة، في حين أنّنا نجد مجمل الكتاب مفارقاً لهذا البعد؛ متّجهاً إلى بعدٍ آخر هو ما يطلق عليه في الدراسات المعاصرة: (البعد التداوليّ) الذي يهتمّ بالجانب التواصليّ للغة، ودراسة الظواهر اللغويّة في الاستعمال؛ حيث تروم التداوليّة "إيجاد القوانين الكليّة للاستعمال اللغويّ والتعرّف على القدرات الإنسانيّة للتواصل اللغويّ، وتصير التداوليّة، من ثَمَّ، جديرةً بأنْ تُسمَّى: علم الاستعمال اللغويّ"[73].

فالتداوليّة في سبيل دراستها للغة تُعنى "بأقطاب العمليّة التواصليّة، فتهتمّ بالمتكلّم ومقاصده، بعدِّه محرِّكاً لعمليّة التواصل، وتراعي حال السامع أثناء الخطاب، كما تهتمّ بالظروف والأحوال الخارجيّة المحيطة بالعمليّة التواصليّة؛ ضماناً لتحقيق التواصل من جهة، ولتستغلّها في الوصول إلى غرض المتكلّم وقصده من كلامه من جهة أخرى"[74].

ويعدّ (الحجاج) من أكثر المباحث التداوليّة ارتباطاً بما يُسمّى البلاغة الجديدة التي لم تقتصر "على ما هو لسانيّ في دراسة الصور والخطابات الأدبيّة، بل كانت تهتمّ بالحجاج في الخطابات الفلسفية، والأخلاقيّة، والاجتماعيّة، والقانونيّة، والسياسيّة"[75]. فلفظة (حجاج) تطلق "على العلم

وموضوعه، ومؤدّاها درس تقنيات الخطاب التي تؤدّي بالذهن إلى التسليم بما يعرض عليها من أطروحات، وأنْ تزيد في درجة التسليم، محاولةً إذعان العقل لما يطرح عليه من أفكار"[76]. فالحجاج فعاليّة تداوليّة؛ "لأنّ طابعه الفكريّ مقاميٌّ واجتماعيٌّ، إذ يأخذ بعين الاعتبار مقتضيات الحال من معارف مشتركة ومطالب إخباريّة وتوجّهات ظرفيّة، ويهدف إلى الاشتراك جماعيّاً في إنشاء معرفةٍ عمليّةٍ إنشاءً موجّهاً بقدر الحاجة"[77].

وحين نعيد النظر في كتاب ابن وهب نجد كثيراً من مباحثه ينتمي إلى البلاغة في بعدها التداوليّ والحجاجيّ، ويكفي أنْ نضرب لذلك أمثلةً بمباحث من مثل: الجدل والمجادلة، والعلل، والمناقضة، والخلاف، وأدب الجدل، والحديث، والخطأ والصواب، والصدق والكذب، والنافع والضار، والسؤال، والأمر، والشكر، والاستعتاب، والتودد، وأدب الحديث[78].

فكلّ هذه المباحث التي عقدها ابن وهب في كتابه – وكثيرٌ غيرها ممّن لم نذكر – تنفصل عن تعريفه للبلاغة، الذي جاء محتفياً بالبعد الجماليّ، وتتّصل بالبلاغة في بعدها الآخر التداوليّ، وهذا يعني أنَّ هناك مفارقةً واضحةً بين التعريف وما انطوى عليه جُلّ الكتاب، وأنَّ تعريف ابن وهب للبلاغة لم يكن إلا وصفاً لصفةٍ من صفات البيان، لا مَقْصِداً كليّاً من مقاصد الكتاب.

2 - الخطيب القزويني

أ - تحليل دلاليّ

عرّف القزويني بلاغة الكلام بقوله: "وأمّا بلاغة الكلام فهي مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته"[79].

والمراد بـ(الحال) في تعريف القزويني: "الأمر الداعي إلى التكلّم على وجهٍ مخصوص، أيْ إلى أنْ يعتبر مع الكلام الذي يؤدّي خصوصيةً ما"[80]. ودواعي التكلّم عديدة؛ فقد يكون داعي التكلّم التنويه إلى أمرٍ ما، أو التحذير من آخر، أو إبداء الإعجاب، أو المدح، أو التنفير، أو الإنكار، إلى غير ذلك

من الدواعي. فالداعي هو ما "يهتف بالفطرة الصادقة إلى أنْ تجري صياغة العبارة على طريقٍ دون آخر" [81].

فكلُّ داعٍ من هذه الدواعي يقتضي من المتكلّم أنْ يصوغ كلامه بطريقةٍ تناسب ذلك الدّاعي، وأنْ يعتبر في كلامه خصوصيةً ما تلائمه، هذه الخصوصية التعبيريّة المناسبة للأمر الداعي هي: (مقتضى الحال). ومن أمثلة تلك الخصوصية: التأكيد، والحذف والذكر، والتعريف والتنكير، والتقديم، والقصر، والفصل والوصل، والإيجاز والإطناب والمساواة، والتشبيه، والمجاز، والكناية... إلخ. ولذلك قال الخطيب: "فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب" [82].

فإذا كان المخاطَب مثلاً منكراً لحكم ما، فإنَّ هذا الإنكار يقتضي التأكيد، فالإنكار هنا حال، والتأكيد مقتضاها[83]، فإنْ جاء الكلام متضمّناً التأكيد فإنَّ (المطابقة) تكون قد تحقّقت. فمطابقة الكلام تعني اشتماله على ذلك المقتضى أو الخصوصية التعبيرية التي استدعاها الحال.

وهذا يعني أنَّ المقتضى أو خصوصيات التعبير تتعدّد بتعدّد الأحوال والـمَقَامات، فلكلّ حالٍ ما يناسبه من مقتضيات، ولذلك قال الخطيب القزويني عَقِب تعريفه: "ومقتضى الحال مختلف؛ فإنَّ مَقَامات الكلام متفاوتة، فمقام التنكير يباين مقام التعريف، ومقام الإطلاق يباين مقام التقييد، ومقام التقديم يباين مقام التأخير، مقام الذكر يباين مقام الحذف، ومقام القصر يباين مقام خلافه، ومقام الفصل يباين مقام الوصل، ومقام الإيجاز يباين مقام الإطناب والمساواة، وكذا خطاب الذكيّ يباين خطاب الغبيّ، كذا لكل كلمة مع صاحبتها مقام" [84].

وقوله في آخر التعريف: (مع فصاحته) يشير إلى أنَّ الكلام لا يكون بليغاً حتى يحقّق الفصاحة. وتشمل الفصاحة عند القزويني والبلاغيين المتأخرين الكلمةَ المفردة، والكلام. وفصاحة الكلمة هي خلوّها من: تنافر الحروف، والغرابة، ومخالفة القياس، والكراهة في السمع[85]. وأما فصاحة الكلام فهي خلوّه من: تنافر الكلمات، وضعف التأليف، والتعقيد بشقّيه المعنوي واللفظي،

وكثرة التكرار وتتابع الإضافات[86]. وبناء على ذلك فإنَّ كلَّ كلام بليغ فصيحٌ، وليس من الضروري أنْ يكون كلُّ كلام فصيح بليغاً، فقدْ يحقّق الكلام شروط الفصاحة ولكن دون أنْ يطابق مقتضى الحال، وحينئذٍ لا يكون بليغاً.

ب - حضور التعريف في الكتاب

كما ذكرنا في المبحث السابق فإنَّ تلخيص المفتاح للخطيب القزويني يمثّل الحلقة الأخيرة لطريقة التلخيص والتقعيد، التي بدأت مع الرازي، وأرسى دعائمها السكاكيّ. وأصبح تعريف الخطيب للبلاغة هو التعريف الذي استقرّت عليه في القرون المتأخِّرة، وساد في كثيرٍ من الدراسات العربيّة الحديثة والأكاديميّة منها خصوصاً، وذكرنا أيضاً أنَّ كتاب (مفتاح العلوم) للسكاكيّ يعدّ أول محاولة لتقسيم البلاغة إلى علوم، ومع ذلك فقد كُتبت الشهرة والذيوع لتلخيص الخطيب القزويني لهذا الكتاب، وهو الذي دارت حوله شروح العلماء حتى كاد الأصل يُنسى. وفي هذا الصدد يقول حاجي خليفة عن تلخيص القزويني: " ولما كان هذا المتن مما يتلقى بحسن التلقي والقبول، أقبل عليه معشر الأفاضل والفحول، وأكب على درسه وحفظه أولو المعقول والمنقول، فصار كأصله محط رحال تحريرات الرجال، ومهبط أنوار الأفكار، ومزدحم آراء البال، فكتبوا له شروحاً "[87].

وهذا يدلُّ على أنَّ الغاية التعليمية قد بلغت أوجَها في كتاب القزويني، وأنَّه تهيّأ لهذا الكتاب ولتعريف البلاغة الذي انطوى عليه من سمات تلك الغاية ما حقّق له هذا الانتشار والقبول في حلقات العلم ومدارسه. ولا ينبغي أنْ يصرفنا وصفُ هذه الكتب بالتعليميّة عن دراستها؛ لأنّ "الكتب التعليميّة من أكثر الأدوات المساعدة على تقييم ثقافة العصر نظراً إلى اتجاهها إلى شريحة كبيرة من المهتمّين"[88]. وسنتتبّع فيما يلي مظاهر حضور تعريف الخطيب للبلاغة في كتابه، محاولين في الآن ذاته استجلاء سمات الغاية التعليميّة التي عَلِقَت به.

ولعلّ أوّل ذلك يتّضح من خلال سمة الشمول التي ينشدها الخطيب في هذا التعريف الذي يحاول لَمّ علوم البلاغة تحت تعريفٍ جامع لها. ولـمّا كان (الحال) كما ذكرنا في الفقرة السابقة هو الأمر الداعي إلى التكلم على وجهٍ

مخصوص، ومقتضاه هو الخصوصية التعبيرية التي استدعاها أو الاعتبار المناسب على حدّ تعبير الخطيب نفسه، فإنَّ علوم البلاغة جاءت تفصيلاً لهذا المقتضى أو الخصوصيات التعبيرية التي تستدعيها أحوال الكلام ومقاماته.

ويمكن القول إنَّ تعريف البلاغة عند الخطيب هو صياغةٌ أخرى لمفهوم النظم عند عبدالقاهر الجرجاني، وإذا كان النظم عند الجرجاني هو توخّي معاني النحو على وفق الأغراض التي تُؤمّ، فإنَّ معاني النحو في النظم تعادل مقتضى الحال في تعريف الخطيب، وكلاهما - المقتضى ومعاني النحو - قائمٌ على التوخي والاختيار على حسب الغرض الذي يقصده الكلام أو الحال التي تستدعيه. وليس هذا الذي نقوله بالتقارب بين تعريف الخطيب للبلاغة ومفهوم النظم عند الجرجاني شيئاً نحن استبطناه، بل هو بصريح عبارة الخطيب إذْ يقول: "وهذا أعني تطبيق الكلام على مقتضى الحال هو الذي يسمّيه الشيخ عبدالقاهر الجرجاني بالنظم، حيث يقول: النظم تأخّي معاني النحو فيما بين الكلم على حسب الأغراض التي يُصاغ لها الكلام"[89].

فالمقتضى أو الخصوصية التعبيرية عند الخطيب أو ما سمّاه الجرجاني بمعاني النحو لا يُقصَرُ على نمطٍ محدّدٍ من أنماط الكلام مختصٍّ بالعلاقة الإعرابية بين الكلِم، بل هو "منهاج العرب وانتحاؤها في الكلام؛ أي مهيعها في الإبانة عن معانيها وبناء كلامها في مستوياته المتصاعدة"[90]؛ فهو يشمل "كلَّ عنصرٍ من عناصر الكلام، أو نهْجٍ تعبيريٍّ، أو تصويريّ من مناهج الإبانة والتصوير في العربيّة يكون الحال قدْ استوجبه أو اقتضاه. ولا فرق في هذا بين أنْ يكون هذا (المقتضَى) عنصراً صوتيّاً أو عنصراً دلاليّاً مثل اختيار كلمةٍ ما ذات حروفٍ معيّنةٍ أو صيغةٍ معيّنة، أو كان هذا العنصر منهجاً تعبيريّاً أو جنساً أدبيّاً، أو نمطاً توقيعيّاً خاصاً إلى غير ذلك ممّا يشكّل النصّ من عناصر لفظيّة، أو معنويّة، أو مناهج بناء وتصوير، فإنَّ جميعها عناصر رئيسة هي من مقتضى الحال الذي ينبثق منه النص"[91].

وبناءً على ذلك فإنَّ مقتضى الحال يشمل جلَّ أحوال اللفظ العربيّ التي انعقد عليها علم المعاني في كتاب الخطيب، سواء الأحوال التي تتعلّق بأجزاء

الجملة (أي المسند والمسند إليه ومتعلّقات الفعل) كالحذف والذكر والتعريف والتنكير والتقديم والتأخير والإظهار والإضمار، أو التي تتعلّق بالجملة كالإسناد الخبري والإنشاء وأسلوب القصر، أو التي تتعلّق بأحوال الجمل كالفصل والوصل والإيجاز والإطناب والمساواة.

فعلم المعاني يدرس تلك الأحوال وكيف تجيء مطابقةً لما يقتضيه المقام، ومن هنا فإنَّ كلَّ ما عقده الخطيب في علم المعاني ينسل من التعريف الذي أقامه للبلاغة، وهو مُدْرَجٌ تحته، لا يكاد يخرج منه شيء.

ويشمل مقتضى الحال ما أدار عليه الخطيب علم البيان في كتابه، وهو العلم الذي ينظر إلى مستويات دلالات الأساليب على المعنى، وتصويرها له، وتقديمه تقديماً يتوافق مع الغرض الذي نُصِب له الكلام. والأساليب التي دار حولها علم البيان هي التشبيه، والمجاز اللغوي بقسميه (المرسل والاستعارة)، والكناية. فالمعنى الواحد قد يُعبّر عنه بواحدٍ من تلك الأساليب، والمعوّل عليه هو اختيار الأسلوب الأليق بالـمَقْصد المعقود له الكلام، أو بعبارةٍ أخرى بما يتطابق مع الحال التي دعتْ إلى التكلّم. وهذا يعني أنَّ ما عقد عليه الخطيب علم البيان في كتابه راجعٌ أيضاً إلى تعريفه للبلاغة، ومتفرّعٌ عنه.

ونشير أيضاً إلى أنَّ تعريف الخطيب القزويني جاء شاملاً للبعدين الجمالي والتداولي ولم يقتصر على أحدهما دون الآخر، يَـمْثُل البعد الجمالي في المقتضى أو الخصوصية التعبيرية، ويَـمْثُل البعد التداولي في عناية التعريف بالحال أو المقام وأنَّ الكلام لا يستحق صفة البلاغة حتى يجيء مطابقاً لتلك الحال.

وانعكس هذا الاهتمام بالبعدين على مضمون الكتاب فجاء حافلاً بهما؛ إذ تبدّى البعد الجمالي في بحث أحوال الصيغ والتراكيب والصور وجلّ ما اشتملت عليه مباحث الكتاب، وتبدّى البعد التداولي في النظر إلى ملاءمة كلّ ما جاء في البعد الجمالي للأغراض والمقاصد التي أَمَّها الكلام، وإنْ كان وضوح البعد التداولي في مباحث علم المعاني أكمل من غيرها، فعلى سبيل المثال للخبر

أغراض، ولأضربه مقامات، ولحذف أجزاء الجملة وذكرها وتعريفها وتنكيرها وتقديمها أغراض تتّصل بها، ولأساليب القصر والإنشاء مقامات ومقاصد لا بدّ للمتكلّم من مراعاتها.

إلى جانب صفة الشمول التي احتوى عليها تعريف الخطيب، فإنَّ صفتين أخريين ترافقانها في التعريف وهما (الإيجاز) و(سهولة العبارة)، فالتعريف مع شموله واتّساع ما يحويه عبارته موجزةٌ، يسيرة الألفاظ؛ ممّا هيّأ له سرعة التداول والانتقال، وذلك على العكس من تعريف السكاكيّ الذي طالت عبارته طولاً مرهقاً أفقده مزيّة التداول السريع.

أبرز نتائج الدراسة

المبحث الأول

من خلال الوصف التاريخيّ الذي قدّمه هذا المبحث لتعريفات البلاغة عند القدماء يمكن أنْ نرصد الآتي:

- ارتباط شيوع تعريفٍ خاصٍّ للبلاغة في المصنّفات بحركة تنظيم المعرفة الأدبيّة وتنسيقها وتبويبها التي بدأت في القرن الرابع الهجريّ، وبالانتقال الناضج من الثقافة الشفاهيّة إلى الكتابيّة التي لا تكتفي بتدوين المرويّ وضبطه، بل تتّخذ تجاهه المواقف والرؤى.

- إنَّ معظم هذه التعريفات جاءت وصفاً للكلام البليغ وتعريفاً له، ولم تكن تعريفاً للبلاغة بوصفها علماً يبحث في تحليل الكلام والكشف عن جماله، فلا تنبئنا هذه التعريفات بموضوع العلم ومجاله وطبيعته وحدوده كما هو الشأن في تعريف العلوم[92]، ولذلك حفلت هذه التعريفات بحديثٍ عن جمال الأداء التعبيريّ، وما يَعْقِبُه في النفس من أثر.

- إنّ أكثر عنصرين تمّ تداولهما في تعريفات البلاغة، هما: الناحية التأثيريّة التي تجلّت عبر ربط المعنى بالقلب والتمكين في النفس، والصورة اللفظيّة الحسنة التي تحقّق تلك الناحية التأثيريّة.

– يجيء بعد هذين العنصرين أسلوبا (الإيجاز والإطناب) اللذين بدأت الإشارة إليهما في تعريف ابن رشيق، ثمّ وجدناهما يتكرّران عند الرازيّ وابن الأثير، وأَفْلَ حضورهما عند السكاكيّ والقزوينيّ اللذين بدأا في رصد حدود علم المعاني الذي سيحتوي عليهما. ولم يكن نَصُّ السكّاكيّ في تعريفه على أساليب (التشبيه والمجاز والكناية) من قبيل تفضيله لهذه الأساليب على غيرها، بل جاء إيراده لها بياناً لموضوعات العلم الثاني وحدوده، وهو علم البيان.

– يعدّ ابن رشيقٍ القيرواني صاحب أوّل تعريفٍ يشير صراحةً داخل تعريفه إلى ربط الكلام بالمقام الوارد فيه، وسيصبح هذا الربط مقوّماً أساسيّاً من مقوّمات تعريف البلاغة الذي استقرّت عليه عند الخطيب القزوينيّ.

المبحث الثاني

يستبين من خلال الدراسة التي قدّمها هذا المبحث ما يأتي:

– أنَّ تعريف البلاغة عند أصحاب المصنّفات الأولى لم يكن متّصلاً بمضامينها، وذلك على الرغم من ارتباط تلك المصنّفات بحركة بدء تنظيم المعرفة الأدبية وتبويبها، ولعلّ ذلك يعود إلى عدم نضج الدرس البلاغي واكتماله في تلك الآونة، فكانت تَرِدُ البلاغة في تلك الكتب بوصفها صفةً من صفات البيان، لا الصفة الأمّ التي تتفرّع عنها بقيّة الصفات، في حين جاء تعريف البلاغة في العصور المتأخّرة متّسقاً اتّساقاً كبيراً مع مضمون الكتاب، وهذا راجعٌ إلى اكتمال علم البلاغة، واتّجاهه إلى غايةٍ تعليميّةٍ تهدف إلى الضبط والتقعيد، فكان أقرب إلى الدراسة العلميّة التي تُعْنى بتوافق المقدِّمات والأصول مع ما يتلوها من مضامين وفروع.

– أنَّ اشتمال تعريف القزويني للبلاغة على الصفات الثلاث (الشمول، والإيجاز، وسهولة العبارة) هو الذي حقّق لتعريفه الغاية التعليميّة التي هيّأته للانتشار زمناً طويلاً يصل به إلى حاضرنا اليوم.

الهوامش والمراجع

(1) الجرجاني، عبد القاهر: **دلائل الإعجاز**، قرأه وعلّق عليه: محمود محمّد شاكر، ط3، القاهرة: مطبعة المدني، 1413هـ/ 1992م، ص34.

(2) الخوارزمي، محمّد بن أحمد بن يوسف: **مفاتيح العلوم**، حقّقه: إبراهيم الأبياري، ط2، بيروت: دار الكتاب العربي، 1409هـ/ 1989م، ص13، 14.

(3) السيوطي، أبو الفضل عبدالرحمن جلال الدين: **معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم**، تحقيق: أ. د. محمّد إبراهيم عبادة، ط1، القاهرة: مكتبة الآداب، 1424هـ/ 2004م، ص29، 30.

(4) التهانوي، محمّد عليّ: **كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، تحقيق: د. علي دحروج، نقل النصّ الفارسيّ إلى العربيّة: د. عبدالله الخالدي، الترجمة الأجنبيّة: د. جورج زيناتي، ج1، ط1، بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، 1996م، ص1.

(5) الجرجاني، علي بن محمد بن علي: **التعريفات**، تحقيق: إبراهيم الأبياري، ط1، بيروت: دار الكتاب العربي، 1405هـ.

(6) الأنصاري، أبو يحيى زكريا بن محمد بن زكريا: **الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة**، تحقيق: د. مازن المبارك، ط1، بيروت: دار الفكر المعاصر، 1411هـ.

(7) باشا ابن كمال: **التعريفات والاصطلاحات**، تحقيق: د. خالد فهمي، ط1، الرياض: دار العلياء للنشر والتوزيع، 1430هـ/ 2009م.

(8) المناوي، عبدالرؤوف: **التوقيف على مهمّات التعريف**، تحقيق: د. عبدالحميد صالح حمدان، ط1، القاهرة: عالم الكتب، 1410هـ/ 1990م.

(9) الكفوي، أبو البقاء أيّوب بن موسى الحسيني: **الكليّات معجم في المصطلحات والفروق اللغويّة**، قابله على نسخة خطيّة وأعدَّه للطبع ووضع فهارسه: د. عدنان درويش - محمّد المصريّ، ط2، بيروت: مؤسّسة الرسالة، 1419هـ/ 1998م.

(10) أبو موسى، د. محمّد محمّد: **مدخل إلى كتابي عبدالقاهر الجرجانيّ**، ط1، القاهرة: مكتبة وهبة، 1418هـ/ 1998م، ص28.

(11) المبرد، أبو العبّاس محمد ين يزيد: **البلاغة**، حقّقها وقدّم لها وصنع فهارسها: د. رمضان عبدالتواب، ط2، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينيّة، 1405هـ/ 1985م.

(12) لم يصل محقّقا كتاب (البرهان في وجوه البيان) إلى معلوماتٍ عن سنة وفاة ابن وهب، ولكنهما يقطعان بأنَّ كتابه أُلِّف بعد سنة 335هـ.
ينظر: ابن وهب الكاتب، أبو الحسين إسحاق بن إبراهيم بن سليمان: **البرهان في وجوه البيان**، تحقيق: د.أحمد مطلوب - د.خديجة الحديثي، ط1، مكتبة الرشد، 1433هـ/ 2012م، ص25.

(13) مطلوب، د. أحمد: **اتجاهات النقد الأدبي في القرن الرابع للهجرة**، ط1، الكويت: وكالة المطبوعات، 1373هـ/ 1973م، ص78.

(14) العمري، د. محمد: **البلاغة العربية أصولها وامتداداتها**، بيروت: أفريقيا الشرق، 1999م، ص291.

(15) العسكريّ، أبو هلال الحسن بن عبدالله بن سهل: **كتاب الصناعتين: الكتابة والشعر**، تحقيق: علي محمّد البجاوي - محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار الفكر العربي، ص5.

(16) طبانة، د. بدوي: **البيان العربي: دراسة في تطوّر الفكرة البلاغية عند العرب ومناهجها ومصادرها الكبرى**، ط7، جدة: دار المنارة للنشر والتوزيع - الرياض: دار الرفاعي للنشر والطباعة والتوزيع، 1408هـ/ 1988م، ص145.

(17) البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، ص290.

(18) البرهان في وجوه البيان، ص163.

(19) عرّف المبرّد البلاغة بقوله: "حقّ البلاغة إحاطة القول بالمعنى، واختيار الكلام، وحسن النظم، حتى تكون الكلمة مقاربة أختها، ومعاضدة شكلها، وأنْ يقرّب بها البعيد، ويحذف منها الفضول". البلاغة، ص81.

(20) كتاب الصناعتين الكتابة والشعر، ص16.

(21) الرماني، علي بن عيسى: **النكت في إعجاز القرآن "ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن"**، حقّقها وعلّق عليها: محمّد خلف الله – د.محمّد زغلول سلام، ط4، القاهرة: دار المعارف، ص 75، 76.

(22) ابن رشيق القيروانيّ، أبو علي الحسن: **العمدة في محاسن الشعر وآدابه**، تحقيق: د. محمّد قرقَزان، ج1، ط1، بيروت: دار المعرفة، 1408هـ/ 1988م، مقدمة المحقّق: ص11.

(23) ياغي، د. عبدالرحمن: **حياة القيروان وموقف ابن رشيق منها**، ط1، بيروت: دار الثقافة، 1961م، ص400.

(24) مخلوف، د. عبدالرؤوف: **ابن رشيق ونقد الشعر**، ط1، الكويت: وكالة المطبوعات، 1973م، ص499.

(25) العمدة في محاسن الشعر وآدابه، ج1، ص43.

(26) الذي سيستقر فيما بعد على تسمية (الإطناب).

(27) ضيف، شوقي: **البلاغة تطور وتاريخ**، ط15، القاهرة: دار المعارف، ص275.

(28) الرازيّ، فخر الدين محمّد بن عمر بن الحسين: **نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز**، تحقيق: د.نصر الله حاجي مفتي أوغلي، ط1، بيروت: دار صادر، 1424هـ/ 2004م، ص25.

(29) نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص31.

(30) السكاكيّ، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمّد: **مفتاح العلوم**، تحقيق: حمدي محمّدي قابيل، قدّم له وراجعه: مجدي فتحي السيد، القاهرة: المكتبة التوفيقيّة، ص358.

(31) مطلوب، د. أحمد: **القزويني وشروح التلخيص**، ط1، بغداد: مكتبة النهضة، 1387هـ/ 1967م، ص68.

(32) ينظر:
- ابن الأثير، ضياء الدين: **المثل السائر في أب الكاتب والشاعر**، قدّمه وعلّق عليه: د. أحمد الحوفي، د. بدوي طبانة، ج1، القاهرة: دار نهضة مصر للطبع والنشر، ص194.
- ابن الأثير، ضياء الدين: **الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور**، قام بتحقيقه والتعليق عليه: د. مصطفى جواد - د. جميل سعيد، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1375هـ/ 1956م، ص79.

(33) ابن الأثير، ضياء الدين: **كفاية الطالب في نقد كلام الشاعر والكاتب**، دراسة وشرح وتحقيق: د. النبوي عبدالواحد شعلان، ط1، القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، 1415هـ/ 1994م، ص33.

(34) الخطيب القزويني: جلال الدين محمّد بن عبدالرحمن: **التلخيص في علوم البلاغة**، ضبطه وشرحه: عبدالرحمن البرقوقي، بيروت: دار الكتاب العربيّ، ص33.
وأيضاً:
الخطيب القزويني، **الإيضاح "ضمن البغية لعبدالمتعال الصعيديّ"**، ج1، القاهرة: مكتبة الآداب، 1417هـ/ 1997م، ص20.

(35) البرهان في وجوه البيان، ص163.

(36) البرهان في وجوه البيان، ص163.

(37) البرهان في وجوه البيان، ص163.

(38) الحساب.

(39) الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر: **البيان والتبيين**، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ج1، ط7، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1418هـ/ 1998م، ص76.

(40) ينظر: الجابري، د. محمّد عابد: **بنية العقل العربي**، ط6، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2000م، ص34.

(41) بنية العقل العربي، ص34.

(42) انقسم الدارسون أمام مسألة تأثّر ابن وهب بالثقافة اليونانيّة الأرسطيّة قسمين:
قسمٌ يرى بتأثره بالثقافة اليونانية أو ما يسمّى (بالغارة الهلينية)، ويأتي على رأس هذا القسم د. طه حسين، وتبعه في ذلك د. إبراهيم سلامة، ود. شوقي ضيف.
وقسمٌ ينفي تأثّر ابن وهب بالثقافة اليونانيّة، ويأتي د. محمّد عابد الجابريّ على رأس هذا القسم، فهو يرى أنَّ مشروع ابن وهب كان ردّ فعل ضد تلك الثقافة ومحاولة لتشييد بديلٍ عنها يرقى إلى مستواها من حيث التنظيم المنطقي والعرض المنهجي. وممّن رأى بعدمٍ التأثّر أيضاً: د. بدوي طبانة، ود. أحمد مطلوب، ود. عبّاس أرحيلة.

(43) البرهان في وجوه البيان، ص160.

(44) من المعلوم أنَّ الكتاب نُشر أولاً منسوباً إلى قدامة بن جعفر باسم: (نقد النثر).
ينظر: ابن جعفر، أبو الفرج قدامة: **نقد النثر**، تحقيق: طه حسين - عبدالحميد العبادي، بيروت: دار الكتب العلمية، 1402هـ/ 1982م.

(45) الفَلَج: الظفر والفوز.

(46) البرهان في وجوه البيان، ص161.

(47) البرهان في وجوه البيان، ص181.

(48) البرهان في وجوه البيان، ص194.

(49) البرهان في وجوه البيان، ص304.

(50) إنَّ فكرة مخاطبة كلّ طبقة بما يناسبها من الأفكار التي توارد ورودها في التراث البلاغي والنقدي، ولعل أبين ما يتّصل بكلام ابن وهب ما نقله الجاحظ قبله عن الصحيفة الهنديّة التي جاء فيها: "أوّل البلاغة اجتماع آلة البلاغة، وذلك أنْ يكون الخطيبُ رابطَ الجأش، ساكن الجوارح، قليل اللحْظ، متخيّر اللفظ، لا يكلِّم سيّد الأمة بكلام الأمة، ولا الملوك بكلام السُوقة".
البيان والتبيين، ج1، ص92.

(51) البرهان في وجوه البيان، ص333.

(52) البرهان في وجوه البيان، ص186.

(53) البرهان في وجوه البيان، ص205، 206.

(54) البرهان في وجوه البيان، ص250.

(55) البرهان في وجوه البيان، ص150.

(56) البرهان في وجوه البيان، ص150.

(57) سورة يس: آية 45.

(58) البرهان في وجوه البيان، ص150.

(59) سورة طه: آية 129.

(60) البرهان في وجوه البيان، ص157.

(61) البرهان في وجوه البيان، ص180.

(62) للعرجي، ورواية الديوان:

يَا أَيُّهَا المُتَحَلِّي غَيرَ شِيمَتِهِ وَمَنْ خَلاَئِقُهُ الإِقْصَارُ والمَلَقُ
ارْجِعْ إلى الحَقِّ إِمَّا كُنْتَ فَاعِلَهُ إِنَّ التَخَلُّقَ يَأْتِي دُونَهُ الخُلُقُ

العرجي، **الديوان**، تحقيق: د. سجيع جميل الجبيلي، ط1، بيروت: دار صادر، 1998م، ص277.

(63) البرهان في وجوه البيان، ص176.

(64) الأحوص الأنصاري: **شعره**، جمعه وحقّقه: عادل سليمان جمال، قدّم له: د. شوقي ضيف، ط2، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1411هـ/ 1990م، ص240، 241.

(65) البرهان في وجوه البيان، ص178.

(66) البرهان في وجوه البيان، ص252، 253.

(67) البرهان في وجوه البيان، ص215.

(68) البرهان في وجوه البيان، ص213.

(69) البرهان في وجوه البيان، ص211.

(70) البرهان في وجوه البيان، ص214.

(71) ينظر: البرهان في وجوه البيان، ص431 – 434.

(72) البرهان في وجوه البيان، ص211.

(73) صحراوي، د. مسعود: **التداوليّة عند العلماء العرب (دراسة تداوليّة لظاهر "الأفعال الكلاميّة" في التراث اللسانيّ العربيّ)**، ط1، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 2005م، ص16 – 17.

(74) لهويمل، باديس: "التداوليّة والبلاغة العربيّة"، **مجلة المَخْبر (أبحاث في اللغة والأدب الجزائري)**، جامعة محمد خيضر – بسكرة بالجزائر: العدد السابع، 2011م، ص155.

(75) حمداوي، د. جميل: "من البلاغة الكلاسيكيّة إلى البلاغة الجديدة"، دراسة منشورة بموقع الألوكة الإلكترونيّ http://www.alukah.net/library/61599، ص4.

(76) بو قرة، نعمان: **المصطلحات الأساسيّة في لسانيّات النصّ وتحليل الخطاب (دراسة معجميّة)**، ط1، عمّان: عالم الكتب الحديث – جدار للكتاب العالميّ، 1429هـ/ 2009م، ص105 – 106.

(77) عبدالرحمن، طه: **في أصول الحوار وتجديد علم الكلام**، ط5، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2014م، ص65.

(78) ينظر صفحات هذه المباحث على التوالي:
البرهان في وجوه البيان، ص222، 227، 230، 231، 235، 246، 255، 266، 268، 272، 275، 279، 286، 290، 304.

(79) التلخيص في علوم البلاغة، ص33.
وأيضاً:
الإيضاح "ضمن البغية لعبدالمتعال الصعيديّ"، ج1، ص20.

(80) التفتازانيّ، سعد الدين مسعود بن عمر: **المطوّل "شرح تلخيص مفتاح العلوم"**، تحقيق: د. عبدالحميد هنداوي، ط2، بيروت: دار الكتب العلميّة، 1428هـ/ 2007م، ص153.

(81) أبو موسى، د. محمّد محمّد: **خصائص التراكيب**، ط4، القاهرة: مكتبة وهبة، 1416هـ/ 1996م، ص72.

(82) الإيضاح "ضمن البغية"، ج1، ص20.

(83) ينظر: المطوّل، ص153.

(84) الإيضاح "ضمن البغية"، ج1، ص20، 21.

(85) ينظر: الإيضاح "ضمن البغية"، ج1، ص10 – 13.

(86) ينظر: الإيضاح "ضمن البغية"، ج1، ص14 – 18.

(87) حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني: **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، ج1، بغداد: مكتبة المثنى، ص473.

(88) الحباشة، صابر: **الأبعاد التداولية في شروح التلخيص للقزويني**، ط1، تونس - بيروت: الدار المتوسطية للنشر، 1431هـ/ 2010م، ص19.

(89) الإيضاح "ضمن البغية"، ج1، ص21.

(90) سعد، محمود توفيق محمّد: **المدخل إلى علم بلاغة العربية**، ص84، 85: هامش (1).

(91) المدخل إلى علم بلاغة العربية، ص 67.

(92) حين درس الدكتور محمّد محمّد أبو موسى رسالة الرمّاني (النكت في إعجاز القرآن) قال معقّباً على تعريف الرمّاني للبلاغة: "وهذا تعريفٌ للكلام البليغ؛ أي الأدب، وليس تعريفاً للبلاغة التي هي مسائل وقواعد تعين على تذوّق الكلام وبحث أسراره".
أبو موسى، محمّد محمّد: **الإعجاز البلاغي**، ط2، القاهرة: مكتبة وهبة، 1418هـ/ 1997م، ص88.

مجلة العلوم الاجتماعية

تأسست عام ١٩٧٣م. فصلية. محكّمة. تصدر عن مجلس النشر العلمي. جامعة الكويت
تعنى بنشر الأبحاث والدراسات في تخصصات السياسة والاجتماع والخدمة الاجتماعية
وعلم النفس والأنثروبولوجيا والجغرافيا وعلوم المكتبات والمعلومات والأعلام

رئيس التحرير:
د. مها مشاري السجاري

تفتح أبوابها أمام

- أوسع مشاركة للباحثين العرب في مجال العلوم الاجتماعية لنشر البحوث الأصيلة والاسهام في معالجة قضايا مجتمعهم
- ترحب بالدراسات المقارنة وتشجع على التكامل بين مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية
- عرض مراجعات الكتب والتقارير وملخصات رسائل ماجستير والدكتوراه
- تتوفر نصوص البحوث كاملة لدى EBSCO PUBLISHING و دار المنظومة www.mandumah.com

توجه جميع المراسلات إلى:
رئيس تحرير مجلة العلوم الاجتماعية
جامعة الكويت
ص. ب: 27780 الصفاة، 13055 الكويت
تلفون: 00965 24810436
فاكس: 24836026
jss@ku.edu.kw
E-mail jsskuwait@gmail.com

الاشتراكات

الكويت والدول العربية		الدول الأجنبية	
أفراد	٣ دنانير سنوياً في الكويت ٤ دنانير في الدول العربية	أفراد	١٥ دولاراً
مؤسسات	١٥ ديناراً في السنة ٢٥ ديناراً لمدة سنتين	مؤسسات	٦٠ دولاراً في السنة ١١٠ دولارات لسنتين

تدفع اشتراكات الأفراد مقدماً نقداً أو بشيك باسم جامعة الكويت أو بتحويل مصرفي لحساب جامعة الكويت رقم ٠٤٢١٠٢٦٠٨ لدى البنك المركزي في الكويت.
IBN / KW 21CBKU 0000000000000004202608
Visit our Website: apc. kuniv.edu.kw/jss

حساب المجلة بالاستغرام: @jsskuwait
حساب المجلة بالتويتر: @jsskuwait1